



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

ملخص عن تقرير المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2023

عام الاستدامة

تقرير المالية الإسلامية في دولة الإمارات لعام 2023: عام الاستدامة

الإسلامية جزءاً أساسياً من القطاع المالي في الدولة، وذلك بفضل وجود بيئة رقابية قوية توازن بين المتطلبات الرقابية والقانونية وأحكام الشريعة الإسلامية.

تمثل أصول المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية حالياً نسبة 23% من إجمالي الأصول المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بعد أن حققت نمواً بنسبة 16% على مدى السنوات الخمس الماضية. ويشهد أيضاً سوق الصكوك توسعاً في الدولة، حيث طرحت الحكومة الاتحادية مؤخراً صكوك الخزينة الإسلامية بالدرهم الإماراتي والتي قد تكون محفزاً للجهات الأخرى لإصدار صكوك إسلامية.

كما شهدت المالية الإسلامية في دولة الإمارات في السنوات الأخيرة تركيزاً أكبر على المبادرات المتعلقة بالمواعمة ومعييرة المتطلبات الشرعية بهدف تعزيز استقرار ونمو المالية الإسلامية وتوفير بيئة ملائمة لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة. وبمثل إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022 بإصدار قانون المعاملات التجارية أحد الركائز الأساسية الداعمة ليزدهار المالية الإسلامية وتوجه نحو زيادة اليقين القانوني في معاملاتها وأنشطتها لترسيخ الثقة بين جميع الأطراف ذات الصلة، حيث تم تخصيص باب كامل من الكتاب السادس من القانون للمعاملات التجارية الإسلامية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية.

واصل قطاع المالية الإسلامية نموه خلال عام 2022، حيث نما بنسبة 11% لتصل قيمة الأصول المالية الإسلامية العالمية إلى 16.5 تريليون درهم إماراتي (4.5 تريليون دولار أمريكي)، وحقق القطاع زيادة بنسبة 69% على مدى السنوات الخمس الماضية ونسبة 163% على مدى السنوات العشر الماضية.

وتركز نمو قطاع المالية الإسلامية بشكل أساسي على الخدمات المصرفية الإسلامية، التي شكلت حوالي 72% من إجمالي أصول قطاع المالية الإسلامية خلال عام 2022، تليها الصكوك في المرتبة الثانية مع نسبة 17%. وتتواجد أسواق المالية الإسلامية الرئيسة في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، حيث تأتي دولة الإمارات في المرتبة الرابعة بين أسواق المالية الإسلامية الكبرى في العالم (من حيث الأصول) حسب مؤشر تطور المالية الإسلامية.

قطاع المالية الإسلامية ومنظومة الحوكمة في دولة الإمارات

تطورت المالية الإسلامية في دولة الإمارات منذ تأسيس أول بنك إسلامي عام 1975 من خلال عدة قطاعات بما في ذلك الخدمات المصرفية الإسلامية، والتأمين التكافلي، والصكوك. وأصبحت المالية

قطاع المالية الإسلامية في دولة الإمارات

المصارف الإسلامية	شركات التمويل	التأمين التكافلي	الصكوك
24	9	10	17
عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية (بما في ذلك النوافذ الإسلامية) في عام 2022	عدد شركات التمويل الإسلامية	عدد شركات التأمين التكافلي في عام 2022	عدد الصكوك الصادرة في النصف الأول لعام 2023
إجمالي قيمة الأصول المصرفية الإسلامية في عام 2022	عدد شركات التمويل الإسلامية	4 مليار درهم إماراتي	217 مليار درهم إماراتي
		إجمالي مساهمات الأقساط المكتتبة في عام 2022	الصكوك القائمة بحلول نهاية النصف الأول لعام 2023

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومجموعة بورصة لندن

التوظيف والتوطين في المؤسسات المالية الإسلامية في دولة الإمارات

عدد الموظفين	المصارف الإسلامية	أقسام الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلية في المصارف الإسلامية	التأمين التكافلي
7,802	40%	29%	9%
175			1,410
التوطين			

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

واستضافت دولة الإمارات الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف (كوب 28) خلال عام 2023، حيث دعت رئاسة الدولة إلى رفع سقف الطموح العام. كما أعلنت الدولة خلال شهر يوليو الماضي عن موافقتها على رفع هدفها المتمثل بخفض الانبعاثات الكربونية من هدفها السابق 31% إلى نسبة 40%، مقارنة مع سيناريو الوضع الاعتيادي للأعمال بحلول عام 2030، وذلك بموجب الإصدار المحدث الثالث للتقرير الثاني للمساهمات المحددة وطنياً لدولة الإمارات.

الاستدامة والمالية الإسلامية في دولة الإمارات

حققت الجهود البيئية والمجتمعية نمواً عالمياً سريعاً منذ أن أطلقت الأمم المتحدة مفهوم التنمية المستدامة للمرة الأولى في تقرير برونتلاند لعام 1987. وقد لعب قطاع المالية الإسلامية دوراً رئيساً وبصورة متزايدة في هذا التوجه العالمي نظراً للتوافق والتكامل الكبيرين بين متطلبات الشريعة الإسلامية وتطلعات أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تشكل سرعة نمو إصدارات الصكوك المتعلقة بالمسؤولية البيئية والمجتمعية والحوكمة أحد مؤشرات التطور السريع للمالية الإسلامية المستدامة، حيث بلغ إجمالي إصداراتها 120.3 مليار درهم إماراتي بحلول النصف الأول من عام 2023.

كما شهد التمويل المستدام نمواً سريعاً في دولة الإمارات منذ إصدار أول صكوك خضراء للدولة عام 2019، سواء من خلال أسواق رأس المال الإسلامية أو التمويل الإسلامي. وقد بلغت إصدارات صكوك المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المستحقة في دولة الإمارات ما قيمته 1,239 مليون درهم إماراتي بحلول النصف الأول من عام 2023، وتمثل نسبة 15% من صكوك المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة العالمية.

التركيز المتزايد على الاستدامة في دولة الإمارات

تعتبر المالية المستدامة أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ونظراً لأهميتها، فقد أطلقت الحكومات والجهات الرقابية في جميع أنحاء العالم سلسلة من السياسات واللوائح الوطنية والإقليمية والدولية التي تدعم المالية المستدامة خلال السنوات العشر الماضية.

وقد استضافت دولة الإمارات الطاولة المستديرة العالمية لمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2016، أي بعد مرور عام على توقيع اتفاقية باريس للمناخ، والتي شكلت نقطة تحول هامة في تطوير التمويل المستدام في المنطقة. وتضمنت الفعالية جلسة مخصصة للمالية الإسلامية، كان من أبرز نتائجها إطلاق بيان دبي بشأن التمويل المستدام للمؤسسات المالية. وينص هذا البيان على التزام 11 مؤسسة مالية إماراتية بدعم رؤية الإمارات 2021، واتفاقية باريس للمناخ، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بما يتماشى مع الأجندة الوطنية الخضراء لدولة الإمارات 2015-2030.

وبعد ذلك، تعاونت مجموعات عمل التمويل المستدام في أبوظبي ودبي مع الجهات المعنية المحلية لإطلاق مبادرات الاستدامة الخاصة بها. وقد قام سوق أبوظبي العالمي باستضافة مؤتمر أبوظبي الأول للتمويل المستدام في عام 2019، وكذلك تم إطلاق بيان أبوظبي للتمويل المستدام تحت رعاية مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وسوق أبوظبي العالمي ووزارة التغير المناخي والبيئة وهيئة الأوراق المالية والسلع. وأعقب البيان في العام التالي المبادئ الإرشادية حول التمويل المستدام في الإمارات العربية المتحدة، والتي تضمنت إشارة صريحة إلى أحكام الشريعة الإسلامية ودور المالية الإسلامية.

واعتمدت دولة الإمارات هدفها الوطني للحياد المناخي قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP 26) في غلاسكو عام 2021. كما أطلق كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي دليلاً إرشادياً اختيارياً خاصاً بالمسؤولية البيئية والمجتمعية والحوكمة، وأصبح جزءاً أساسياً من مبادرة البورصة المستدامة.

مبادرات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في مجال الاستدامة والتمويل المستدام



إجراء اختبارات الضغط للمخاطر المتعلقة بالمناخ



التحول الداخلي نحو الاستدامة



دعم التحول الرقمي في النظام المالي



إدراج معايير الاستدامة في إدارة الاحتياطي



تطوير قطاع التمويل الإسلامي المستدام



إطلاق مبادئ الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ



المراقبة الدقيقة لمعايير الاستدامة داخل القطاع المالي



بدء الإشراف على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ

المبادئ الإرشادية إلى أن اعتبارات الاستدامة تدخل ضمن المسؤوليات الشرعية للملكية الفردية التي توازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، التي تشمل البيئة والمجتمع. كما نهت الهيئة العليا الشرعية المؤسسات المالية الإسلامية إلى أن اعتبارات الاستدامة ليست أمراً فستحياً أو مندوباً له شرعاً فقط، بل قد يتعدى ذلك ليكون واجبا شرعياً، وكذلك هو الحال بالنسبة للامتناع عن المساهمة في القضايا البيئية والاجتماعية الملحة، فقد يكون من المكروه الشرعي أو من الممنوع المحرم.

دور الهيئة العليا الشرعية في تعزيز الاستدامة في دولة الإمارات
شجعت الهيئة العليا الشرعية بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المؤسسات المالية الإسلامية على القيام دور فعال في التمويل المستدام من خلال اتباع منهجية متوازنة لجوانبه البيئية والاجتماعية. وأصدرت الهيئة العليا الشرعية في عام 2023 مبادئ إرشادية بشأن المالية الإسلامية المستدامة حيث أكدت على الأسس الشرعية والمنهج الفقهي لتضمن الاستدامة في المالية الإسلامية. وقد نهت

أبرز معالم السلطة التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة



نبذة عن الحوكمة الشرعية في دولة الإمارات العربية المتحدة 2022



6

عدد أعضاء الهيئة الشرعية العليا



41

عدد المؤسسات المالية الإسلامية التي لديها لجان شرعية



51

عدد أعضاء اللجان الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

كما أضافت الهيئة 10 متطلبات وتوصيات من أجل مالية إسلامية مستدامة: وتحقيقاً لهذه الأهداف، يواصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والهيئة العليا الشرعية العمل مع المؤسسات المالية الإسلامية في دولة الإمارات من أجل تطوير المالية الإسلامية المستدامة وفق توجيهات وتعليمات تصب في هذا الصدد. وقد شكل اتحاد مصارف الإمارات، وبتوجيه من الهيئة العليا الشرعية، في الربع الأخير من عام 2022 لجنة توجيهية للاستدامة مؤلفة من الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المالية الإسلامية والنواخذ الإسلامية بهدف إرساء أسس عملية واستراتيجية للمالية الإسلامية المستدامة، بالإضافة إلى وضع إطار عام يمثل منهجية موحدة ومشاركة للاستدامة ومبادراتها بين المؤسسات المالية الإسلامية.

المبادئ الإرشادية المتعلقة بالاستدامة في المؤسسات المالية الإسلامية: المتطلبات والتوصيات

خلق أنشطة مستدامة ضمن خطط الأعمال القائمة من خلال المؤسسات المالية الإسلامية والنواخذ الإسلامية



أولوية الالتزام بالشرعية في المنتجات والخدمات



اعتماد القواعد الشرعية في عملية اتخاذ القرار ومنح التمويل وخاصة تلك المتعلقة بالاستدامة



إنشاء لجنة توجيهية للاستدامة من قبل اتحاد مصارف الإمارات



الدقة والشفافية والوضوح في جميع المعاملات، بما في ذلك معاملات التمويل الإسلامي المستدامة



إنشاء حسابات استثمار مرتبطة بالاستدامة



نشر الوعي وتطوير المهارات والقدرات في المالية الإسلامية المستدامة



تسليط الضوء على مبادرات الاستدامة مثل الزكاة والصدقات وربطها بأهداف التنمية المستدامة



ترجمة هذه الإرشادات إلى خطة أكثر تفصيلاً بالتعاون مع اتحاد مصارف الإمارات وأمانة الهيئة الشرعية العليا



تعزيز الاستدامة الالتزام بقيم الشريعة في البيئة الداخلية للمؤسسات المالية الإسلامية



توجيه المؤسسات المالية الإسلامية لوضع خطة للمالية الإسلامية المستدامة بأهداف مالية واضحة



نتائج استبيان الاستدامة في المصارف الإسلامية في دولة الإمارات

تم تطوير استبيان المالية الإسلامية المستدامة بهدف تقييم الإستراتيجيات والممارسات والتوقعات الخاصة بالاستدامة المطبقة في المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتضمن الاستبيان ردود المؤسسات المالية الإسلامية والنوافذ بما في ذلك البنوك وشركات التأمين التكافلي والمؤسسات المالية الأخرى المحلية والأجنبية.

وبناءً على المعلومات الواردة من قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كشفت البنوك الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية أن 79% منها لديها استراتيجية

للاستدامة، في حين أفاد 74% منها أن استراتيجيتها تمت الموافقة عليه من مجلس الإدارة. وقد أكدت جميع البنوك الإسلامية بأن لديها استراتيجيات قائمة للاستدامة، ولكن لم يكن هذا هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية، حيث أن بعضها لديهم استراتيجيات قيد التطوير أو في انتظار الموافقة الرسمية عليها للنشر في العام المقبل. والجدير بالذكر، أن القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة يضع في عين الاعتبار الأخذ بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة عند بناء استراتيجياته بما يتضمن إدارة الموارد مثل كفاءة الطاقة واستهلاك المياه وإدارة النفايات باعتبارها المعايير البيئية الأكثر اعتماداً على نطاق واسع، بالإضافة إلى ضمان كفاءة عملياتها التجارية.



58%

من المصارف الإسلامية خصصت أموالاً للاستدامة وحصّة محددة لمدة 3 إلى 5 سنوات قادمة



74%

نسبة المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية الذين لديهم استراتيجية أو منهجية للاستدامة موافق عليها من قبل مجلس الإدارة



79%

نسبة المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية الذين يعتمدون استراتيجية أو منهجية للاستدامة

الأطراف الرئيسية المسؤولة عن قيادة استراتيجية الاستدامة

- اللجنة التنفيذية
- مجلس الإدارة
- الإدارة العليا

أبرز عوامل التمكين

- البيانات والقياس
- الدعم الرقابي
- التكنولوجيا

التحديات الرئيسية

- البطء في اعتماد أو قلة الوعي ببرامج المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة
- عدم وجود معايير مشتركة للاستدامة
- نقص الخبرة

أبرز معايير المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة المختارة من قبل المصارف الإسلامية



إدارة الموارد



تنمية رأس المال البشري



الشمول المالي



خصوصية البيانات



التوطين



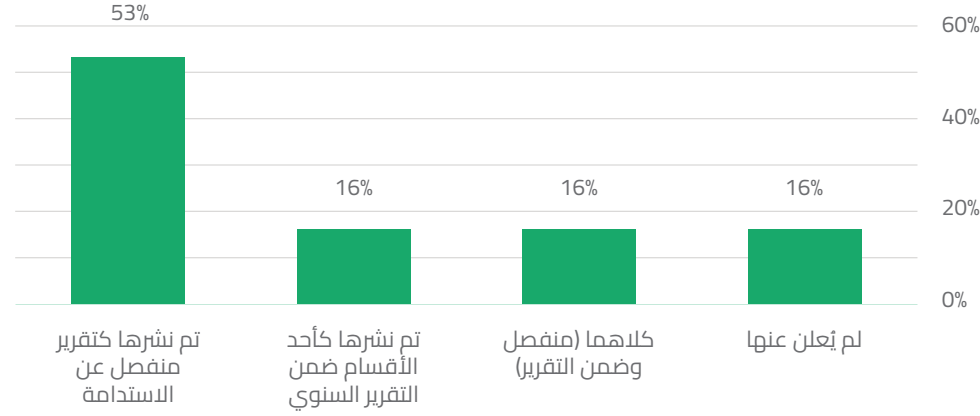
التغير المناخي والانبعاثات الكربونية

نتائج إستبيان الإفصاح عن أنشطة الاستدامة



79%

نسبة المصارف الإسلامية التي أكدت أن تقاريرها تتماشى مع إطار أو معايير النشر بخصوص المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة المعترف بها دولياً



63%

نسبة المصارف والنوافذ الإسلامية التي تقدم التمويل الأخضر



58%

نسبة المصارف والنوافذ الإسلامية التي تقدم التمويل الاجتماعي



المصدر: استبيان الاستدامة في المؤسسات المالية الإسلامية في دولة الإمارات

لمعرفة المزيد حول تقرير المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية الإسلامية لعام 2023: عام الاستدامة، يمكنك الرجوع إلى كامل التقرير في الرابط الآتي:

https://www.centralbank.ae/media/djmorepc/cbuae_uae-islamic-finance-report-2023.pdf





مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

ملخص عن تقرير المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2023

عام الاستدامة